

توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الثانية والثلاثين للكموسيك
تعزيز رسمية الأعمال في سوق العمل من خلال خلق بيئة تنظيمية لتيسير تحويل الأعمال ذات
الطابع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وزيادة إنتاجية المعينين بشكل غير رسمي والعاطلين
لفترة طويلة من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات، وخدمات الانتماء وتنمية الأعمال.

الأساس المنطقي:

يشيع التوظيف غير الرسمي في كثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي
تتقلص معه الحماية الاجتماعية فيما يختص بالدخل، والصحة، والأمن، والتأمين الخاص بالبطالة،
ومن ثم زيادة احتمالية التعرض للمخاطر. ونظرًا لانتشار القطاع غير الرسمي في أغلب الأحيان، لا
تدخل شرائح كثيرة من سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار سياسات
التأمين الاجتماعي، بحيث أصبحت هذه الشرائح ما يستهدفه نظام شبكة الأمان الاجتماعي بسبب
حالة الفقر الذي يزرعون تحته. ولخفض الخطر النابع من الفقر، ومن ثم خفض الحاجة إلى برامج
شبكة الأمان الاجتماعي، فالحاجة ملحة لتحسين فرص التوظيف الرسمي.

إن زيادة حصة التوظيف الرسمي سوف تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛ لذا،
ثمة حاجة لبذل الجهود على مستوى كل من الشركات والعاملين. فأما على مستوى الشركات، ينبغي
للحكومات خلق بيئة تنظيمية تمنع التوظيف غير الرسمي، كما يتوجب عليها دعم الأعمال الصغيرة
بغية إدماجها في التوظيف الرسمي. وعلى صعيد آخر، ينبغي تمكين المعينين بشكل غير رسمي من
رفع قدراتهم الإنتاجية حتى يتسنى لهم العمل في القطاع الرسمي الذي غالبًا ما يتطلب مهارات
وقدرات عالية. لذا، من الممكن تقديم وتحسين التدخلات والسياسات الفاعلة لسوق العمل (مثل برامج
التدريب وتنمية المهارات)، وكذا فرص الانتماء وتنمية الأعمال.

تعزيز تغطية الرعاية الصحية الحرة والعالمية للمجموعات الضعيفة

الأساس المنطقي:

إن المؤشرات الصحية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، على وجه العموم، غير واعدة؛ حيث يعد الأطفال والنساء من المجموعات الأكثر ضعفاً من حيث تعذر وصولهم لخدمات الرعاية الصحية على نحو مناسب؛ ولا سيما أن البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط ينخفض فيها متوسط عمر الفرد (حيث يتراوح ما بين 45 و60 مع وجود بعض الاستثناءات)، كما تشهد هذه البلدان ارتفاعاً في معدلات وفيات الأطفال والأمهات حيث تصل تلك المعدلات إلى (30-1000/150 للأطفال، و100-1200/100,000 للأمهات). فضلاً عن ذلك، تنتشر المجموعات الأكثر ضعفاً من الأطفال والنساء في البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض والدخل دون المتوسط بشكل يفوق الحد.

تتمتع بعض البلدان الأعضاء بمستوى رعاية صحية عالمي؛ كما أن بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ولا سيما البلدان ذات الدخل فوق المتوسط والدخل المرتفع) لديها القدرة على طرح هذا النظام في بلادها. وعلى صعيد آخر، من الممكن طرح نظام صحي فاعل يغطي تكاليف المجموعات الأكثر فقراً؛ حيث يسهم ذلك في تراكم رأس المال البشري للبلاد وكذا المؤشرات الصحية والديموغرافية.

وضع برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي لتحسين إمكانية نفاذ الأطفال الضعفاء للخدمات

الصحية والتعليمية بغية منع انتقال ظاهرة الفقر بين الأجيال

الأساس المنطقي:

تمتلك جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برامج لشبكة الأمان الاجتماعي؛ بيد أن هذه البرامج، في عديد من البلدان الأعضاء لا تسهم في التنمية الاقتصادية بالمستوى المطلوب، حيث يعد الافتقار إلى رأس المال البشري المناسب من بين التحديات الشائعة التي تواجه البلدان الأعضاء. ففي واقع الأمر، يشكل انخفاض معدلات رأس المال البشري في أغلب البلدان الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي دائرة مفرغة؛ حيث يؤدي إلى انخفاض في الدخل، فيفضي الانخفاض في الدخل بدوره إلى الفقر الذي سيتمخض عنه انخفاض في رأس المال البشري للجيل المقبل.

وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجابه الشباب مخاطر شتى مثل عدم الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، صعوبة دخول سوق العمل الرسمي، ومن ثم البطالة. وفي هذا الصدد، ينبغي تصميم برامج شبكة الأمان الاجتماعي بحيث تدعم رأس المال البشري ومن ثم النمو الاقتصادي. لذا، فعند توفير المساعدة الاجتماعية للفقراء، ينبغي دعم أطفالهم لتحسين فرص حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم.

تصميم برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي بغية توفير حد أدنى من الدخل بشكل منتظم لغير القادرين على العمل (مثل ذوي الإعاقة، والأسر المعيشية التي تعيلها المرأة، وكبار السن الذين لا معاش لهم)، وكذا وضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك برامج التنشيط) للقادرين على العمل

الأساس المنطقي:

يجب التفرقة في برامج شبكة الأمان الاجتماعي بين القادرين على العمل وغير القادرين عليه. فأما بالنسبة للقادرين على العمل، ينبغي دمج هذه البرامج في برامج سوق العمل لخفض الاعتماد على برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وخفض معدلات الفقر بشكل متواصل. فعند تلقي هؤلاء الأفراد المساعدة الاجتماعية، ينبغي إعدادهم أيضاً لدخول سوق العمل و/أو العمل في المهن ذات الأجور العالية. ويواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما فيما يختص بالبالغين، مخاطر مثل انخفاض رأس المال البشري الذي يتم ترجمته عادة على أنه يرجع إلى انخفاض الأجور بسبب العمل غير الرسمي وغير الثابت، كما تواجه خطر قلة فرص التوظيف والبطالة. لذا، يجب توفير المساعدة الاجتماعية بالتوازي مع برامج سوق العمل للبالغين.

وعلى نحو آخر، ثمة من لا يستطيع دخول سوق العمل بسبب إصابتهم بإعاقة، أو أعمارهم، أو مسؤوليات الرعاية، كما أنهم يعيشون على دخول غير مناسبة؛ لذا، يحتاج هؤلاء إلى إمدادهم بحد أدنى من الدخل بشكل منتظم بحيث يضمن لهم مستوى معيشي كريم.

وضع إطار سليم للسياسات على الصعيد الوطني يتماشى مع التشريعات القومية في البلدان المضيفة، ويعزز قدراتها المؤسسية والبشرية بغية إدارة مجموعة متنوعة من تدفقات الهجرة القسرية وتلبية احتياجات المهاجرين.

الأساس المنطقي:

تسبب الهجرة القسرية آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة على كل من المهاجرين، وبلد المنشأ، والدول المضيفة. ويؤدي تدفق المهاجرين إلى زيادة الطلب على البنية التحتية المحلية والخدمات العامة في البلدان المضيفة، لا سيما في قطاعات الإسكان، والصحة، والتعليم. وتتطلب الاستجابة الفعالة لعمليات النزوح والتدفقات المعقدة للهجرة وضع إطار سليم للسياسات على المستوى الوطني في البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في وضع إطار للسياسات لتحديد احتياجات المهاجرين وإعطائهم وضع قانوني/ مؤقت، عند الحاجة، وفقاً للتشريعات والآليات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون وجود إطار للسياسات كافياً لمواجهة الهجرة القسرية بسبب عدم كفاية القدرات المؤسسية. ففي بعض الحالات، ربما يتأخر تنفيذ السياسات بعد أن يتم وضعها، وفي هذه الحالة، قد تكون ثمة حاجة إلى ضخ استثمارات على نطاق واسع في الموظفين والبنية التحتية لتنفيذ السياسات والأنظمة بكفاءة، ولا سيما في البلدان المضيفة التي تستقبل تدفقات جماعية للاجئين.

تسهيل الحصول على مسكن آمن وبتكلفة ميسورة بغية الحد من ظاهرة عدم كفاية المساكن، وكذا خفض العبء الاقتصادي الملقى على كل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وكذا السماح للمهاجرين بالمشاركة الفاعلة في الحياة اليومية في البلد المضيف.

الأساس المنطقي:

تمثل الإقامة في البلد المضيف الحاجة الأساسية الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى المهاجرين القسريين. ومع ذلك، يمثل الحصول على مساكن آمنة وبأسعار معقولة في بعض الدول الأعضاء تحدياً كبيراً بسبب العدد الهائل من المهاجرين ومواردهم المحدودة. ويقيم معظم اللاجئين في الدول المضيفة في المناطق

الحضرية بدلاً من الإقامة في المخيمات. فعلى سبيل المثال، يحيا أكثر من 90% من السوريين المقيمين في تركيا و80% من السوريين المقيمين في الأردن خارج المخيمات التي توفرها هذه الدول؛ وبالمثل، يعيش ما يقرب من 90% من اللاجئين العراقيين الذين استضافتهم الأردن في المناطق الحضرية.

ويتسبب التدفق الكبير للمهاجرين في حدوث نقص في المساكن، وزيادة في الضغط على سوق الإسكان في البلدان المضيفة. ومن ثم، يجب أن يؤخذ توفير المسكن للمهاجرين القسريين بعين الاعتبار عند تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر في البلدان المضيفة، كما يجب تخصيص الموارد المالية اللازمة، حيثما كان ذلك ممكناً، لتوفير مساكن الإيواء المناسبة للعيش بها. وقد باتت لزاماً على المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات الدولية المعنية، أن يشارك في تحمل العبء الاقتصادي الملقى على عاتق البلدان المضيفة فيما يتعلق باللاجئين.

زيادة فرص دخول المهاجرين القسريين إلى سوق العمل من خلال توفير تصاريح العمل، ووضع برامج ترمي إلى النهوض بما لديهم من مهارات بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي.

الأساس المنطقي:

من التحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون عدم وجود الوسائل اللازمة لحصولهم على ما يكفي معيشتهم، كما أن ذلك يجعلهم أكثر ضعفاً في مجالات أخرى، بما في ذلك إمكانية الحصول على السكن والتعليم. ومن ثم، تُعد المشاركة في سوق العمل أمراً حيوياً بالنسبة للسكان المشردين حتى يتمكنوا من الحصول على ما يكفيهم للعيش والاندماج في المجتمعات المضيفة. وقد ييسر توفير تصاريح العمل وصول اللاجئين إلى سوق العمل، ولكنه لا يتيح لهم دائماً أن يحصلوا على وظيفة بسهولة؛ فالاختلافات اللغوية، وعدم التطابق بين مهاراتهم واحتياجات سوق العمل، فضلاً عن تكلفة الحصول على الوثائق يمكن أن تكون من عقبات الوصول إلى سوق العمل. وفي هذا الصدد، يساهم توفير برامج لتعليم المهاجرين القسريين اللغة المحلية وتطوير مهاراتهم، مثل برامج التدريب المهني، في تيسير وصولهم إلى سوق العمل.

ضمان حصول المهاجرين القسريين على الخدمات الصحية والتعليمية من خلال القضاء على الحواجز العملية بما في ذلك التباينات اللغوية وتكاليف الخدمات.

الأساس المنطقي:

يشكل الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، تحديًا كبيرًا للمهاجرين القسريين. وعلى الرغم من وجود أحكام في معظم البلدان تقضي بتزويد اللاجئين وطالبي اللجوء بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن الحواجز العملية قد تمنع استخدامها. وقد يكون توفير رسوم القيد أو الخدمات أمرًا بالغ الصعوبة بالنسبة إلى اللاجئين الذين لا يمتلكون مصدرًا موثوقًا للدخل، وقد يفتقر مقدمو الخدمات إلى المعرفة اللازمة أو القدرة على خدمة المجموعات ذات الاحتياجات المختلفة، مثل تنوع الخلفية اللغوية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية مشكلة، خاصة للاجئين من الأطفال ومن يمرون بمرحلة النمو البدني والعقلي.

وفيما يتعلق بالتعليم، يحتاج جميع الأطفال في سن المدرسة إلى الحصول على التعليم، كما يجب توفير بعض التدابير الضرورية لهم مثل الدروس التحضيرية في اللغات وتقديم المشورة والخدمات التوجيهية. وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، ينبغي أن يُسمح لجميع المهاجرين بالحصول على الخدمات الطبية الأولية والثانوية مجانًا. وفي هذا الإطار، يمكن أن تستفيد المجتمعات المضيفة من المهاجرين أصحاب المهارات العالية مثل الأطباء والمدرسين.

جمع بيانات موثوقة عن أعداد المهاجرين القسريين لزيادة فعالية وضع السياسات ورصدها، وكذا عمليات التقويم.

الأساس المنطقي:

يُعد وجود بيانات موثوقة هو الخطوة الأولى والأكثر أهمية لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة لخدمة المجتمعات المضيفة والمهاجرين القسريين. ومن الضروري كذلك في عملية الرصد فهم ما إذا كانت السياسات المنفذة تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة، والتوصل إلى قرار حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى المزيد من التدخل. ومع ذلك، يظل جمع البيانات عن الهجرة القسرية يشكل تحديًا للبلدان المضيفة. ويمكن لتحديد العدد الدقيق للمهاجرين القسريين في بلد معين وكذا الخصائص الاجتماعية،

والاقتصادية، والديموغرافية، وغيرها أن يكون من الصعوبة بمكان، خاصة بسبب عدم تسجيل اللاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون الحصول على معلومات مفصلة عن الأوضاع المعيشية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مجتمعات المهاجرين القسريين أكثر صعوبة. ولذلك، ينبغي جمع بيانات تفصيلية عن المهاجرين القسريين عن طريق إجراء مسح جديدة أو توسيع نطاق تغطية المسوح القائمة.

حشد دعم المؤسسات الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي ومواردها للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر بين صفوف المهاجرين القسريين

الأساس المنطقي:

نظرا لحجم الهجرة القسرية وتدفعاتها المتكررة، من المستحيل على أي بلد منفرد أن يلبي احتياجات المهجرين القسريين وحده. ومن ثم، تحتاج البلدان المضيفة إلى دعم دولي مستدام وشامل، يتجاوز النهج التقليدي للعمل الإنساني، الذي يركز على المساعدات الإنسانية فحسب. وفي هذا الصدد، يجب الحصول على مزيد من التمويل من الجهات الدولية المانحة من خلال الحملات الداعية إلى تحقيق مستوى عال من الالتزام من قبل المجتمع الدولي. ويجب على مجتمع منظمة التعاون الإسلامي ألا يكتفي بالدعوة إلى تيسير الإجراءات اللازمة للوفاء بهذا الالتزام العالمي، بل إن عليه أن يحشد مؤسساته وموارده كذلك.